

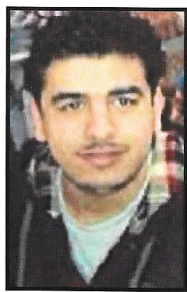
استشهد صباح الاربعاء 26 فبراير المواطن الشاب جعفر احمد الدرازي بعد معاناة طويلة مع التعذيب وسوء العناية الطبية. فمذ اعتقاله في شهر يناير الماضي، تعرض الشهيد مع المجموعة التي اعتقلت معه لأبشع اصناف التعذيب بمبنى التحقيقات السيء الصيت. هذا المبنى تحول الى مركز للتعذيب الرهيب، تحت ادارة ديوان الديكتاتور وعصابته. وحين ساءت حالة الشهيد نقل الى مكان أسوأ، وهو مستشفى السلمانية الذي يديره العسكر وفرق الموت الخليفية. وهناك تم تجاهل وضعه الصحي تماما، برغم انه كان يعاني من حالة الخلايا المنجلية. وبرغم مناشدات اهله المتواصلة لزيارة نجلهم والمساعدة بتقديم العلاج الصحي الا ان العصابة الخليفية رفضت ذلك، مع علمها ان الشاب سيفقد حياته.



استشهدات فجر الثلاثاء 11 فبراير الحاجة أسماء حسين من منطقة جد الحاج، بعد ان داهمت منزلها فرق الموت الخليفية. جاء العدوان الخلفي بهدف اعتقال نجل الشهيدة بسبب مشاركته في المسيرات السلمية المناهضة للاحتلال الخلفي والسعودي. ونظرا لعدد العناصر التي داهمت المنزل والأسلحة المروعة التي كانت بحوزتها، والوقت الباكر حيث افراد العائلة نيام، لم يتحمل قلب الوالدة الحنونة المشهد، فشبهت شهقة خرجت معها روحها الطاهرة لتعانق السماء وترتفع الى العالم الاعلى مع الصديقين والشهداء والصالحين.



وفي منطقة العوامية بالمنطقة الشرقية من السعودية، استشهد في 20 فبراير شابان برصاص قوات الامن التي اقتحمت المنطقة بوحشية مفرطة. فقد استشهد المصور حسين علي مدن الفرج برصاصة مباشرة اطلقها المعتدون. واستشهد الشاب علي احمد الفرج بعد اصابته بعدة طلقات خلال



مداومة منزله وترويع عائلته وتخريب محتويات المنزل.

أصدر البرلمان الاوروبي قرارا مهما ادان فيه الحكومة الخليفية لما ترتكبه من جرائم بحق البحرينيين. وودعا القرار السلطات البحرينية الى وضع حد فوري لجميع أعمال القمع، بما في ذلك المضايقة القضائية والاختفاء القسري والقتل، بحسب ما ورد في المشروع، وإلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع سجناء الرأي والنشطاء السياسيين والصحافيين والمدونين والأطباء والمسعفين خارج نطاق القضاء، وكذلك الإفراج الفوري عن المدافعين عن حقوق الإنسان والمظاهرين السلميين، وخصوصاً الناشط الحقوقي عبدالهادي الخواجه والأمين العام لجمعية «وعد» إبراهيم شريف، اللذين مازالا في السجن لممارستهما حقهما في حرية التعبير والتجمع

## ثلاث سنوات هزمت الطغيان، والرابعة ستسقطه

برغم الخطط التي أعدتها العصابة الخليفية لمنع قيام شعب البحرين باحياء الذكرى الثالثة للثورة المضطرة فقد شهدت البلاد، على مدى ايام ثلاثة متواصلة حراكا ميدانيا واسعا أثبت للعالم إصرار الشعب على تحقيق اهدافه واحداث تغيير جذري في نظامه السياسي. الثوار كانوا واضحين في ما يريدون: مواصلة الثورة والاستفادة من كل محطة لتصعيد العصيان المدني وعدم منح الحكم الخلفي شرعية شعبية. ومن جهتها اصرت العائلة الخليفية على التصدي لكل ما يظهر حقيقة الوضع، ويسعى باستمرار للتقليل من شأن الحراك الشعبي. بل ذهب الديكتاتور لأبعد من ذلك فوصف الشعب بـ "الشرذمة"، تماما كما فعل الطغاة الذين واجهوا المؤمنين منذ القدم: ان هؤلاء لشرذمة قليلون، وانهم لنا لغناظون، وانا لجمع حاذرون". وبعد ما حدث في ذكرى الثورة اصبح على العالم ان يقرر من هو الشرذمة من هو الشعب. فحين توقع ستون منطقة على المشاركة في الحراك الشعبي، وحين تخرج اغلب مناطق البلاد في مسيرات واعتصامات متحدية نظام الحكم، وهاتفه باصوات جماهيرها: الشعب يريد اسقاط النظام"، لا يبقى بين الحقيقة والخيال الا رؤية العين. وحين تغلق اغلب المحلات التجارية ابوابها حتى لا يكاد المرء يرى محلا مفتوحا، عندها تتضح قوة الارادة الشعبية وضعف الاداء السلطوي. وحين تزحف الجماهير بالفوها، رجلا ونساء، هاتفه ضد الطغيان والاستبداد، يصبح حبل الكذب قصيرا ولا تبقى للنظام الكاذب صدقية امام الآخرين. هذا ما حدث منتصف الشهر الماضي، وشاهده العالم على شاشات التلفزيون. وهذا ما سيراه الرأي العام في كافة المناسبات التي يخطط الثوار لاحيائها. انها همة الاسود وإرادة الاحرار، وعزائم الابطال. جحافل الشباب اخترقت الشوارع في اغلب مناطق البلاد، رافعة لافتات بشعارات الحرية والكرامة وضد الاستبداد والطغيان. وحشود النساء اللاتي توكن على الله وودعن احبتهم الى القبور شهداء على طريق الحرية، تهتف باصواتها التي تصك أسماع العالم مطالبة بحق الشعب في تقرير مصيره والتخلص من طاغيته الذي ما برح جاثما على صدور الأدميين.

ويظل العام الرابع للثورة المضطرة التي عيدت طريقها اجساد الشهداء وروت أشجار حريتها دماء الشهداء. وهو عام يحفل بالأمال الكبار، ويعد القلوب المؤمنة التي تحق بالحرية والحب بان الفجر على الابواب وان ليل الانحراف والطغيان سرعان ما يزول. ودع الشعب في الاعوام الثلاثة الاولى من ثورته ابناءه، واغلبهم في عمر الزهور، وهم ما بين ذكر وانثى، صعبت ارواحهم الى بارئها شاكية جرائم أعداء الانسانية وأشرار البشر. في تلك الاعوام حقق الشعب الكثير، فقد تخطى الحواجز النفسية التي طالما اعترضت مسيرته نحو التحرر الكامل، واستوعب بوضوح كامل حقائق ربما كان بعض افراده غافلا عنها. من هذه الحقائق ما يلي: ان الشعب قادر على تحقيق اهدافه وأماله معتمدا على نفسه وشبابه، بدون الاعتماد على الآخرين او ربط التغيير بموافقة الدول الكبرى او مجلس التعاون او غيرها. فالتغيير حق مصون للشعب لا يستطيع احد مصادرتة. ثانيا: ان من الضرورة بمكان ان لا يعطى الخليفيون فرصة اخرى ليستكملوا قوتهم ويعيدوا ترتيب صفوفهم ليشنوا عدوانا آخر على الشعب ويعيدوه الى ما قبل الرابع عشر من فبراير 2011. وهذا يعني ان الشعب هذه المرة لن يهدان الخليفيين ابداء، وانه دخل مرحلة المفاصلة الكاملة مع نظام طالما ولغ في دماء الاحرار وقتل النفس التي حرم الله، واعتقل وسجن وعذب وهدم بيوت الله واعتدى على الحرمات. ثالثها: ان الطاغية يقوى بالمداينة والمجاملة، ويضعف بالمواجهة والتحدي، اذ تنكسر معنوياته ويعجز عن التفكير السوي، فيصبح مناوؤه أقوى منه وأكثر صمودا ووضوحا وارادة.



## الشوزن: السلاح القاتل الذي يقتل ويعوق

في 6 فبراير اصيب الطفل محمد عبد علي برصاص الشوزن في ستره عندما فتح نافذة منزله. وكما هو واضح فقد حدث التشويه في الوجه بالإضافة للألام المبرحة جراء الجروح. هؤلاء هم آل خليفة. وقد استشهد عشرات المواطنين نتيجة اصابتهم بهذا السلاح القاتل، وفقد عدد آخر بصرهم في عين واحدة على الأقل.



## رحيل الاعلامي السيد علي الموسوي



توفي يوم الخميس 6 فبراير في مدينة النجف الاشرف بالعراق، الاعلامي البحريني ومراسل قناة العالم في البحرين السيد علي الموسوي، إثر مضاعفات أصابته بسبب مرض فقر الدم المنجلي "السكر" الذي كان يعاني منه. والسيد علي الموسوي، هو أحد الشخصيات الإعلامية الذي قام بتغطية ثورة 14 فبراير/ شباط 2011 في البحرين منذ انطلاقتها، وتعرض إثر ذلك لتهديدات بالقتل اضطرته للخروج من البحرين. وقد شيع الفقيد من قبل الجماهير التي لم تسلم من العدوان الخليفي واجرامه. فقد تعرض المشاركون للقمع بالشوزن والغازات الكيماوية.

## آل سعود يقتلون مواطنين في العوامية

أقدمت السلطات السعودية عند الساعة التاسعة من صباح الخميس 20 ربيع الثاني 1435هـ الموافق 20 فبراير 2014م على اقتحام مدينة العوامية ومحاصرتها باعداد كبيرة من المدرعات المصفحة والقوات الخاصة. ثم قامت بمداخلة احد منازل المدينة واطلاق الرصاص الحي بكثافة وسط الاحياء السكنية. وقد اسفرت هذه العملية الاجرامية من قبل عصابات وزارة الداخلية عن استشهاد الشاب المصور حسين علي من الفرج من مدينة العوامية بعد اصابته برصاصة غادرة من قبل افراد القوات الخاصة.

كما استشهاد الشاب علي احمد الفرج متأثراً بجراح بليغة بعد اصابته بعدة طلقات خلال مدهامة منزله وترويع والدته وتخريب محتويات المنزل وسرقة بعض المبالغ المالية. وبذلك يرتفع عدد الشهداء الذين قضوا برصاص الأمن على خلفية الاحتجاجات التي شهدتها المنطقة الشرقية منذ ثلاث سنوات إلى أكثر من 20 شهيداً.

ويذكر ان الشهيد حسين الفرج لوح لهم بفانيلة بيضاء ليوضح لهم انه غير مسلح، الا ان قوات سلب الامن باغته باطلاق النار فاصابته طلقة في الرأس اودت بحياته. وقد شيع اهل العوامية شبيدهم مساء اليوم نفسه بنفوس غاضبة وقلوب تتطلع للتغيير والقصاص القانوني العادل.



## برنامج تكتل المعارضة في لندن في الذكرى الثالثة للثورة

نفذ جمع المعارضة في لندن برنامجاً حافلاً احتفاءً بالذكرى الثالثة لثورة 14 فبراير. وبمشاكة كافة اطراف المعارضة، نظمت فعاليات عديدة. كان اولها ندوة عقدت مساء الجمعة 7 فبراير للدكتور عبد الهادي خلف تحدث فيها عن طبيعة الحكم الخليفي وعقلية الفتح التي يحملها، وانعكاس ذلك على تعامله مع شعب البحرين الاصيل. وكان ثانيها مسيرة انطلقت من خارج وكر الفساد الخليفي (سفارتهم في لندن) باتجاه مقر رئاسة الوزراء البريطانية. وشارك في المسيرة عدد المتعاطفين مع شعب البحرين. ولكن سوء المناخ ذلك اليوم حائلاً دون مشاركة اعداد اكبر. وقيم يوم الاحد 9 فبراير، معرض للصور بساحة ماربل ارج تكشف معاناة شعب البحرين كالتعذيب والغازات الكيماوية والاحتلال السعودي. وفي اليوم التالي نظم لقاء لاصدقاء شعب البحرين شارك في الحديث فيه 15 شخصاً تحدثوا عن الثورة وظروفها مستنكرين الموقف الغربي الذي تجاهلها على مدى سنوات ثلاث. وفي احدى قاعات مجلس اللوردات دعا اللورد ايفوري لندوة خاصة شارك فيها كل من الدكتور عبد الهادي خلف والسيدة جلييلة سلمان والدكتورة رولا الصفار، تحدثوا فيها عن تطلعات الشعب لوضع ديمقراطي على انقاض النظام الخليفي الاستبدادي. وفي يوم الاربعاء 12 فبراير، كان هناك اعتصام امام السفارة السعودية للاحتجاج ضد الاحتلال السعودي للبحرين. وقيم يوم الخميس 13 فبراير ندوة حقوقية بمقر منظمة هيومن رايتس ووج، وفي المساء اقامت مؤسسة الابرار ندوة حول الذكرى الثالثة لثورة البحرين. واختتم البرنامج مساء الجمعة 14 فبراير بندوة اقيمت بمقر دار الحكمة شارك فيها كل من السيدة جلييلة سلمان والدكتورة رولا الصفار.



## ثورة لم تهدأ يوماً منذ 14 فبراير 2011

هذه واحدة من المسيرات اليومية التي تقطع شوارع مدن البحرين وقراها يومياً. يشارك في هذه الاحتجاجات الرجال والنساء بشكل ثابت وصامد. ومع ذلك فما ان تنطلق هذه المسيرات حتى تشن العصابة الخليفية عدوانها على المواطنين بالغازات الكيماوية وسلاح الشوزن. وبعد ذلك تعتقل المشاركين وتعذبهم بوحشية. هذا ما يجري يومياً في شوارع البحرين.





## مؤتمر بيروت لحقوق الانسان يطلق صرخة حقوقية مدوية



تأخر انتصار الثورة البحرينية، وعدم حدوث تغيير، واستمرار معاناة الأمهات بسبب فقد الأولاد والأزواج والإخوة؛ إما بالقتل أو السجن والتعذيب، أو بالفصل عن العمل، أو بالملاحقة والإبعاد عن البلاد.

واكد ممثل المفوضية السامية لحقوق الإنسان في الشرق الأوسط عبدالسلام أحمد في كلمة له في المؤتمر على ضرورة التزام الأمم المتحدة اتجاه أي حوار في البحرين، وأعلن عن إرسال بعثة ستبقى في البحرين لمدة شهرين، لتبحث التعاون بين البحرين والمفوضية

أما نائب رئيس برنامج الشرق الأوسط في منظمة العفو الدولية سعيد بو مدوحة فقد كشف في كلمته أن المنظمة طالبت بزيارة البحرين وما زالت تنتظر رد الحكومة، معبراً عن قلق المنظمة مما تشهده البحرين من انتهاكات حقوق الإنسان في ظل وجود نحو 2000 معتقل سياسي في السجون البحرينية، في حين تقدر المعارضة البحرينية عددهم الحقيقي بـ 3000 معتقل.

وصفت المحامية الأميركية المتخصصة بحقوق الانسان أبي دجولز الوضع في البحرين بالمزري جداً من حيث حقوق الإنسان بسبب الإفلات من العقاب، وقالت إن الكونغرس الأميركي بدأ ببني قضية بعض السجناء في البحرين "ومنهم نبيل رجب وهذا يعني أن مزيداً من الانتباه سيقدّم للقضية"

وفي كلمة له، اعتبر محامي حقوق الإنسان في جمعية المحامين البريطانية "بيت وذر بي" أن منعه من زيارة البحرين يدل على تخوف الحكومة البحرينية من تبعات

عقد منتدى البحرين لحقوق الإنسان ومرصد البحرين لحقوق الإنسان مساء الأربعاء 12 فبراير "عشية الذكرى الثالثة لثورة 14 فبراير في البحرين"، في بيروت المؤتمر الدولي الثالث تحت عنوان "البحرين.. انتهاكات مستمرة وإفلات من العقاب".

وأفاد موقع "منامة بوست" ان المؤتمر الذي قَدّمته الإعلامية التونسية كوثر البشراوي افتتح بعرض بانوراما فنية تحت عنوان "سلطة تقمع شعبها" تلقي الضوء على أهم محطات ثورة 14 فبراير 2011، شملت انطلاقتها والمحاولات الحثيثة لقمعها على يد قوات الامن، وحضر المؤتمر شخصيات حقوقية وإعلامية وممثلون عن 16 دولة، وأقيمت كلمات منددة بانتهاكات السلطة وطريقة قمعها للشعب، مدعومة بأدلة وتقارير تثبت حقيقة ما يجري في البحرين.

وقال رئيس منتدى البحرين لحقوق الإنسان "يوسف ربيع" في كلمة له في المؤتمر أن الوقت قد حان لمحاسبة الحكومة البحرينية بعيداً عن المصالح السياسية والمادية، لأن الجرائم التي تحصل في البحرين تنفذ برعاية رسمية من قبل مسؤولين في الدولة البحرينية وهو ما سمته المفوضية السامية ومنظمات حقوقية بالإفلات من العقاب، فالبحرين أصبحت تعد اليوم واحدة من الدول التي يؤشر عليها بأنها تقدم حصانة للمتورطين بالانتهاكات، وتوظف القضاء ليكون بامرة السلطة لمحاكمة المطالبين بالتغيير السياسي.

وكان لرئيس مرصد البحرين لحقوق الإنسان المحامي محمد التاجر كلمة طرح فيها عدة أسئلة حول أسباب

هذه الزيارة، مبيناً التناقض لدى الحكومة البحرينية التي وقعت على اتفاقات حقوقية أكثر من بريطانيا، وفي المقابل تعلمت منها الكثير في مجال انتهاكات حقوق الإنسان وأساليب التعذيب في غوانتانامو. مضيفاً أن لجنة بيسوني التي تدفع لها حكومة البحرين استنتجت أن الحكومة قتلت الكثيرين وعذبت الكثيرين في السجون حتى الموت، ولا يزال الكثير من السجناء في المعتقلات نتيجة تعبيرهم عن رأيهم بحرية وقد تم تعذيب العديد منهم.

وختم بأن البحرين مذنبية وترتكب التعذيب بحق مواطنيها، فيعد عامين من تقرير بيسوني، قالت أن من لديه شكوى فليقدمها للأمم المتحدة، وحالياً هناك تحقيق يجري لمتابعة هذه القضايا.

وفي الختام جرى تكريم الناشط البحريني رئيس مركز البحرين لحقوق الإنسان نبيل رجب، المعتقل لدى السلطات البحرينية بسبب موافقه ضد الانتهاكات التي ترتكبها السلطات حيث سلم الدرع التكريمي لرئيس مركز اللؤلؤة لحقوق الإنسان عيسى الغايب.

## النجف تحتضن مؤتمرا لنصرة شعب البحرين

نظم في محافظة النجف الأشرف يوم الاحد 23 فبراير مؤتمر جماهيري لنصرة الشعب البحراني، شاركت فيه شخصيات سياسية ودينية من داخل العراق وخارجه، فيما كان لانتلاف شباب ثورة 14 فبراير حضور بارز خلال هذا المؤتمر.

واتفق المشاركون في هذا المؤتمر الذي شارك فيه عدد كبير من المثقفين والمسؤولين الحكوميين، على أن ما يعانيه الشعب البحراني من انتهاكات لحقوق الإنسان و تنكيل على الهوية من قبل نظام آل خليفة بدعم من نظام آل سعود أمر مروع وذلك في ظل صمت دولي لاسيما من قبل أمريكا وأوربا.

ورأى الحاضرون وجوب نصرة الشعب البحراني وعدم الإهتمام بالشبهات التي تنقل عبر الفضائيات المأجورة التي تعمل على تشويه حقيقة الصورة الناصعة للثورة .

وأفاد انتلاف شباب ثورة 14 فبراير أن أهم المحاور التي تناولها المؤتمر هي : صمود الشعب البحراني وثباته، الاحتلال السعودي الغاشم للبحرين، الانتهاكات البشعة لحقوق الإنسان في هذا البلد المعبذب.

وقد حظي المؤتمر باهتمام واسع من قبل القنوات الفضائية العراقية، ونقل جزء من المؤتمر على الهواء مباشرة عبر قنوات: العهد والإتجاه والمسار والنعيم والغدير.



## الشهيد الدرزي... وطن موجوع

على بحر أوجاعنا تمخّر  
طريدا تشردك الأمنيات  
سجينا تقلب ليل الأسى  
شهيدا كأعذب قطر الندى  
مضيت وحيدا بليل النوى  
مضيت تشيعك العبرات  
فنعمي لأمك هذا الوسام  
فقد كنت مرآة أحلامها  
وتلهج بسمك ليل الدعاء  
مضيت وخلفت أحزانها  
وحين تلقاك قلب البتول  
وقاسم ناداك في مجده  
وفزت سعيدا تلم الروى  
وللوطن الدمع يقاته  
زهراء المتغوي





## سبع سنوات لمن ينتقد الديكتاتور

تري مؤسسة بيت الحرية أنه على الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البحرين إلغاء القانون الجديد الذي قام برفض عقوبات بالسجن على كل من يهين الملك أو الرموز الوطنية في العلن ، وهو الإجراء الذي يمثل انتهاكاً للحقوق الأساسية لحرية التعبير.

وتشير التقارير الصحفية أنّ وكالة الأنباء التي تديرها الدولة كشفت عن القانون في الرابع من فبراير الجاري. وقد تجاوز هذا القانون جميع القوانين والإجراءات الحالية حيث نص القانون على عقوبة السجن وكذلك غرامة تصل الى تعادل 26.500 دولار. تطبق على كل من يهين بشكل أو

بآخر ملك البحرين أو العلم أو الرموز الوطنية. ومن الواضح أنّ هذا الإجراء يستهدف المتظاهرين الذين دعوا في فبراير 2011 الى المزيد من الحريات السياسية. وقد استخدمت الحكومة البحرينية بشكل متزايد حجج الأمن القومي والتهديدات الإرهابية لسن بعض التشريعات التي تحد وتقمع الحريات الأساسية مثل حرية التجمّع وحرية التعبير على الإنترنت. وقد أدى الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان في البحرين الى زيادة حدة التوتر بين الحكومة التي يهيمن عليها السنة والأغلبية الشيعية من السكان غير الممثلة في مؤسسات الدولة مثل الشرطة والجيش ، والتي تشكّل الجزء الأكبر من المتظاهرين.

البحرين هي دولة حليفة للولايات المتحدة الأمريكية ومضيفة للأسطول الخامس للبحرية الأمريكية، وهناك ما يقرب من 5000 عسكري أمريكي في البحرين

## زينب الخواجة لـ "اسيوشيتد برس": سجنني لا يعني لي شيئاً...

أخلت النيابة العامة أمس الأحد الخواجة، فيما قال المحامي محمد الوسطي: "إنه كان من المقرر أن يفرج عن الخواجة منذ يوم الخميس الماضي (13 فبراير 2014)، لكنها بقيت حبيسة حتى أمس (الأحد) دون مبرر قانوني لا من النيابة العامة ولا من إدارة الإصلاح والتأهيل."

وأضاف، كنت أعتقد أن سبب تأخير الإفراج عن زينب الخواجة راجع إلى تنفيذ الأحكام الغيابية التي صدرت بحقها في قضيتي إتلاف منقولات تابعة لوزارة الداخلية أثناء توقيفها في مركز شرطة مدينة عيسى في مايو 2012، حيث حكمت المحكمة غيابياً على الخواجة بالحبس 4 أشهر في هاتين القضيتين، لكن عندما قصدت النيابة وجدت زينب قد قدمت معارضة للأحكام الصادرة، وقال: "إنه تم تحديد تاريخ 19 فبراير 2014، موعداً لنظر الدعويين."

يذكر أن المحامي محمد الوسطي تقدم بطلب للنيابة بوجود خطأ في الموعد المحدد للإفراج عن زينب الخواجة وهو (24 فبراير 2014)، وعلق رئيس النيابة على الطلب بعد التأكد من جميع قضايا زينب بأنه تم تعديل موعد الإفراج إلى يوم الخميس (13 فبراير 2014).

تجدر الإشارة إلى أن الخواجة لاقت أحكاماً مختلفة في قضايا متفرقة، فحكم عليها بدفع غرامة 200 دينار بتهمة إهانة الذات الملكية والعلم بالإضافة إلى الشعار الوطني، كما حكم عليها بالحبس لمدة شهر واحد في قضية إهانة موظف عام وتجمهر عند باب البحرين، وتمت تبرئتها من قضية إهانة موظف عام في المستشفى العسكري، وصدر حكم بحبسها ثلاثة أشهر وكفالة 300 دينار مع وقف التنفيذ في قضية تجمهر وشغب في دوار عالي.

قالت الناشطة الحقوقية زينب الخواجة بعد الإفراج عنها يوم الأحد 16 فبراير إنه "ينبغي تركيز الاهتمام الدولي على ثلاثة آلاف معتقل زج بهم في السجن على خلفية قضايا سياسية"، وذلك بحسب ما نقلته عنها وكالة أنباء "اسيوشيتد برس". وأكدت الخواجة التي سجنّت نحو عام في عدة قضايا أن "تلك المدة لا تعني لها شيئاً، وقالت بتحدٍ "لدينا قضية، وهذا لن يوقفنا."

وأشارت "اسيوشيتد برس" إلى أن مؤيدي زينب وأصدقائها استقبلوها في أحد المقاهي بجمع تحول لنقطة تجمع للنشطاء منذ انطلاق انتفاضة مستوحاة من الربيع العربي.

فيما كتبت مريم الخواجة شقيقة زينب الخواجة أنه تم الإفراج عن زينب مع احتمالية اعتقالها مرة أخرى بعد ثلاثة أيام في حال صدور حكم بسجنها في قضية أخرى يوم الأربعاء 19 فبراير.



## اصدقاء شعب البحرين في بلجيكا يتضامنون معهم امام البرلمان الاوروبي

واعتبر متظاهر أنّ النظام يحاول خداع الشعب و المجتمع الدولي بتمويه لا يؤمن به البتة وهو طرح "الحوار" والذي يلجأ إليه كلما ضاق الحبل على عنقه و ضاق نفسه، فليس بين النظام والحوار صلة و إنما طريقته القمع و القتل القهر والسجن والتعذيب.

ورأى متظاهر أنّ النصر سيتحقق للشعب البحريني في مستقبل الأيام فليس للنظام المتسلط في البحرين من مقومات البقاء شعرة وهو أشبه بعجوز شريد غزته الأمراض لتقضي عليه وهو مع هذا يتشبث بالأوهام لتنقذه ولا تتغير الأوهام الحقائق.

وارتفعت حناجر المتضامنين بشعارات الأمل والنصر للشعب الصابر والخيبة لنظامي البحرين والسعودية. وطالب المتظاهرون القوات السعودية المتلحفة بلحاف "قوات درع الجزيرة" المهتري بالخروج من البحرين و ليقرر الشعب البحريني مصيره بنفسه و ينتصر على طغاته.

و ندد المتضامنون بالسلطة الطاغية في البحرين بينما رأى أحد المتظاهرين أنّ النظام في البحرين نظاما أرعنا و متخلفا و قاصرا عن إدراك الحقائق السياسية و مصيره الى الفشل والخسران والهزيمة ، ولا وبين السقوط المدوي وقت قصير من الزمن.

في جو شتوي معتدل و مريح ، وخروج للشمس من بين الغيوم في سماء المدينة ، وفي وسط بروكسل عاصمة بلجيكا و أوروبا ، وأمام مقر الاتحاد الأوروبي ، أقيم تجمع واعتصام تضامنا مع الشعب البحريني الأبيّ ، واحتجاجا على نظام القمع في البحرين ، و ذلك يوم الأربعاء 19-02-2014 ، وبمناسبة الذكرى السنوية الثالثة للثورة البحرينية التي انطلقت في 14-02-2011 و لازالت مستمرة. شارك فيه عدد كبير من المتظاهرين الشرفاء مردين بهتافات وشعارات تدّين النظام في البحرين و تحيي شعب البحرين وثورته وشهدائه.





## قرار البرلمان الاوروبي وثيقة تدين الحكم الخليفي وتلغي شرعيته

العهد الأمير سلمان بن حمد آل خليفة مع المشاركين في حوار التوافق الوطني؛ ويرد الفعل الإيجابي من قبل المعارضة تجاه هذه المحادثات، مؤكداً في الوقت نفسه على ضرورة استئناف حوار التوافق الوطني الشامل وتنفيذ الإصلاحات الديمقراطية اللازمة.

ودعا القرار السلطات البحرينية لضمان المساءلة ومكافحة الإفلات من العقاب بشأن الوفيات ومزاعم التعذيب خلال الاضطرابات التي شهدتها البلاد في العام 2011، منوهين بأن الدستور البحريني يحظر استخدام التعذيب أو الاعتماد على الأدلة التي تم الحصول عليها عن طريق التعذيب؛ مؤكداً أن المساءلة عن الانتهاكات السابقة عنصر أساسي على الطريق نحو العدالة والمصالحة الحقيقية، والتي هي ضرورية لاستقرار الاجتماعي.

ورحب القرار بإنشاء الأمانة العامة للتظلمات ووحدة التحقيق الخاصة، مؤكداً على ضرورة أن تعمل هذه المؤسسات بشكل مستقل وفعال؛ ورحبوا كذلك بالدور الذي تضطلع به المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، ومفوضية حقوق السجناء والمحتجزين المعنية برصد أماكن الاحتجاز من أجل منع التعذيب وسوء المعاملة؛ ودعا السلطات البحرينية في الوقت نفسه لتحسين ظروف ومعاملة السجناء والسماح للمنظمات المحلية والدولية ذات الصلة بالوصول إلى مراكز الاحتجاز.

وأبدوا أسفهم لما وصفوه بـ «ضعف استجابة» الاتحاد الأوروبي إلى الوضع الجاري في البحرين، ودعوه لإدانة الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، وفرض التدابير التقييدية المستهدفة، ضد الأفراد المسؤولين أو المشاركين في انتهاكات حقوق الإنسان، كما هو موثق في تقرير لجنة تقصي الحقائق. ودعا القرار البرلمان الأوروبي إلى وضع استراتيجية واضحة من أجل الدفع بإطلاق سراح سجناء الرأي، والعمل مع الدول الأعضاء لضمان اعتماد توصيات عن مجلس الشؤون الخارجية بشأن أوضاع حقوق الإنسان في البحرين، والتي ينبغي أن تشمل الدعوة إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن هؤلاء السجناء.

وجاء في القرار: «الحوار بين الاتحاد الأوروبي والبحرين بشأن حقوق الإنسان لا يمكنه بأي حال تعويض الحوار الشامل بين الحكومة والمعارضة في البحرين، والمعيار الحاسم لإقامة مثل هذا الحوار، ينبغي أن يكون بالإفراج عن جميع السجناء السياسيين.»

ورحب القرار بقرار إنشاء المحكمة العربية لحقوق الإنسان في المنامة، معربين عن أملهم في أن يكون ذلك بمثابة محفز لحقوق الإنسان في جميع أنحاء المنطقة؛ وحثوا حكومة البحرين، فضلاً عن شركائها في جامعة الدول العربية، لضمان النزاهة والحيادية والكفاءة والمصادقية لهذه المحكمة.

وفي نهاية المشروع، أوصى مقدموه بأن يقوم رئيس البرلمان بإحالة القرار إلى نائب رئيس اللجنة الممثل السامي للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية والحكومة، وبرلمانات الدول الأعضاء، وحكومة وبرلمان مملكة البحرين

البحرينية على احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما فيها الحق في حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع، بما في ذلك حرية تلقي ونقل المعلومات، وذلك تماشياً مع التزامات البحرين الدولية في مجال حقوق الإنسان، والتأكد من أن جميع منظمات حقوق الإنسان والمدافعين عن حقوق الإنسان قادرون على القيام بعملهم من دون عوائق أو تخويف أو مضايقة؛ مع التأكيد على أهمية حرية وتعددية وسائل الإعلام.

وأعرب مقدمو القرار عن بالغ قلقهم إزاء معاملة السلطات البحرينية للناشط الحقوقي نبيل رجب وغيره من الناشطين في مجال حقوق الإنسان، ورفض الإفراج المبكر عنه على رغم استحقاقه ذلك وفقاً للقانون؛ مبددين شعورهم بالقلق إزاء ما وصفوه بـ «التمييز» ضد رجب في تطبيق قانون الإفراج المبكر، فضلاً عن الضرر الذي تعرض له بسبب التأخير المطول في الرد على طلبه الذي قدم إلى محكمة التمييز لإيقاف الحكم؛ ودعوا الحكومة البحرينية إلى الالتزام بالقوانين والإفراج الفوري عن رجب.

ودعا القرار السلطات البحرينية إلى وضع حد فوري لجميع أعمال القمع، بما في ذلك المضايقة القضائية والاختفاء القسري والقتل، بحسب ما ورد في المشروع، وإلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع سجناء الرأي والنشطاء السياسيين والصحافيين والمدونين والأطباء والمسعفين خارج نطاق القضاء، وكذلك الإفراج الفوري عن المدافعين عن حقوق الإنسان والمتظاهرين السلميين، وخصوصاً الناشط الحقوقي عبدالهادي الخواجة والأمين العام لجمعية «وعد» إبراهيم شريف، اللذين مازالا في السجن لممارستهما حقهما في حرية التعبير والتجمع.

وأكد القرار معارضته لإنشاء واستخدام محاكم خاصة أو استخدام المحاكم العسكرية لمحاكمة جرائم الأمن القومي. وحث السلطات البحرينية على احترام حقوق الأحداث، والإمتناع عن احتجازهم في سجون البالغين، وعلاجهم وفقاً لاتفاقية حقوق الطفل التي تعد البحرين طرفاً فيها. وأدان القرار ما وصفه بـ «التدخل المتكرر» و «محاولات التأثير» من الخارج على البحرينيين. وفي الوقت الذي أشاد فيه القرار ببعض الخطوات التي اتخذت من قبل السلطات البحرينية لتنفيذ توصيات لجنة تقصي الحقائق؛ إلا أنه اعتبرها غير كافية، مؤكداً على ضرورة القيام بالمزيد لتحسين حالة حقوق الإنسان في البلاد، داعياً الحكومة لتنفيذ كامل توصيات لجنة تقصي الحقائق والاستعراض الدوري الشامل على وجه السرعة، ووضع حد لتقافة الإفلات من العقاب وعدم المساءلة من جانب قوات الأمن؛ مشيراً إلى أنه وعلى رغم أهمية إنشاء مؤسسات جديدة، إلا أن ذلك يستوجب تحقيق نتائج ملموسة من أجل كسب ثقة الجمهور.

ورحب مقدمو المشروع بالمحادثات التي أجراها ولي

أقر البرلمان الأوروبي يوم الخميس 6 فبراير مشروع قرار يتضمن أوضاع حقوق الإنسان في البحرين، وخصوصاً حالات الناشطين الحقوقيين نبيل رجب وعبدالهادي الخواجة، والأمين العام لجمعية «وعد» إبراهيم شريف. وجاءت مناقشة المشروع ضمن بند مناقشة حالات انتهاك حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون، بموجب المادة «122» من النظام الداخلي للبرلمان.

وجاء في القرار، أنه جاء مع استمرار اعتبار حالة حقوق الإنسان في البحرين مصدر قلق في أعقاب حملة القمع ضد المحتجين المؤيدين للديمقراطية في العام 2011، وفي ظل الإجراءات الأخيرة للحكومة البحرينية التي تنتهك وتقيّد الحقوق والحريات بين شرائح المجتمع البحريني، ولاسيما حق الأفراد في الاحتجاج السلمي، وحرية التعبير والحرية الرقمية. كما أنه جاء مع استمرار السلطات البحرينية في حملتها ضد المحتجين السياسيين السلميين، بما في ذلك الاستخدام غير المتناسب للعنف والتعذيب على أيدي قوات الأمن والشرطة، فضلاً عن الإفراط في استخدام الغاز المسيل للدموع، وكذلك عرقلة الوصول إلى المستشفيات من قبل المصابين خلال الاحتجاجات باستمرار، فضلاً عن اعتقال الذين يسعون للحصول على مساعدات طبية لاحقاً من المستشفيات.

وجاء فيه كذلك: «بواجهه نشطاء حقوق الإنسان استمرار الاستهداف المنهجي والمضايقة والاعتقال والاختفاء القسري والقتل خارج نطاق القضاء في البحرين، وبعضهم يُحكم عليهم بالسجن مدى الحياة، لمجرد ممارستهم حقوقهم في حرية التعبير والتجمع، واعتقال حتى الأطفال، وإبقاءهم مع المعتقلين البالغين، وكذلك بحسب ما ورد من تعرضهم للتعذيب والمعاملة السيئة.»

وتطرق المشروع كذلك إلى أنه في التاسع من سبتمبر/أيلول الماضي، وخلال الدورة الـ24 لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، أبدت المفوضة السامية لحقوق الإنسان نافي بيبالي عن قلقها من الحملة التي تستهدف المدافعين عن حقوق الإنسان في البحرين، مؤكدة في الوقت نفسه على الحق في الاحتجاج السلمي، بما في ذلك حرية التعبير والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات. ولفت المشروع إلى البيان المشترك الذي أصدرته حينها 47 دولة في مجلس حقوق الإنسان بشأن حالة حقوق الإنسان في البحرين؛ وتلا ذلك في أبريل/ نيسان 2013 تأجيل البحرين لزيارة مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالتعذيب خوان منديز للمرة الثانية، من دون تحديد أية مواعيد جديدة للزيارة.

وجاء في القرار كذلك: «تعهدت السلطات البحرينية بعد صدور تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق بتنفيذ الإصلاحات، ولكن معظم توصيات لجنة تقصي الحقائق لم يتم تنفيذها بعد، ومازالت ثقافة الإفلات من العقاب وعدم المساءلة من جانب الأمن مستمرة، على رغم أن تقرير اللجنة انتقد صراحة هذا الأمر.» وتضمن القرار 16 توصية، حث خلالها مقدمو القرار السلطات





## عوائل بحرائية تتحدث عن تعرض ابنائها للتعذيب والحرمان من العلاج

قضاه على الأرض. وعبرت عائلة العرب عن قلقها على مصير ابنها، مطالبة بتحسين معاملته ونقله لتلقي العلاج فوراً.

ومن جهتها، قالت عائلة المعتقل علي عبدالأمير، إن علي قال لهم إنه رأى الموت ثلاث مرات، وأنه لا يستطيع أن يذكر لهم كل شيء، وقد تعرض للضرب على الأجهزة التناسلية، وتعرض لمحاولة تحرش جنسي، إلا أنه قام بالصراخ ولفت انتباه الضابط المسؤول. وذكرت العائلة أنهم شاهدوا المعتقل السيد مصطفى السيد أمين، من بني جمرة أيضاً، وأخبرهم بأن أحد أعصاب يده قد تلف، وأنه يقوم بعمل التمارين الرياضية لكي يستطيع تحريكها.

كما قالت عائلة جميل محمد حسين، إن ابنهم تعرض لتجريد الملابس واستخدام الكهرباء في المناطق الحساسة، إضافة إلى شتمه وشتم عائلته بعبارات بذيئة، بينما كان مقيداً ومعضوب العينين أثناء تواجده في سجن العدلية قبل نقله لسجن الحوض الجاف

قالت عوائل مجموعة من الموقوفين من منطقة بني جمرة في البحرين، إن أبناءهم محرومون من العلاج خلال الأسابيع الماضية، وأنهم يتعرضون للتعذيب الجسدي والنفسي، وبعضهم يعاني من إصابات بليغة. ونقلت صحيفة الوسط البحرينية عن عائلة أحد الموقوفين إن ابنها يشكو من وجع في الأسنان، وترفض سلطات السجن إرساله لطبيب متخصص؛ بينما شكت عائلة أخرى من أن ابنها يعاني من مشكلات في الظهر، وأنه محروم من العلاج أيضاً. وأكدت عوائل أخرى أن العلاج المتوافر عبارة عن زيارة قصيرة لعيادة في "القلعة" توفر بعض الحبوب المسكنة للألم فقط.

وذكر الموقوفون تفاصيل متواترة عن نوعية الشنائم التي تنهال عليهم أثناء التحقيق والتعذيب، وتعصيب العينين، وتقييد اليدين، والإجبار على الوقوف لفترات طويلة، والضرب، واللكم في المناطق الحساسة من الجسم، والصعق بالكهرباء، والحرمان من النوم، والإساءة اللفظية، والتهديد بالاعتصاب.

وقالت عائلة أحمد محمد صالح العرب، إن أحمد أكمل أسبوعاً في سجن جو، دون أن يتسلم حمامه أوراق تثبت اتهامه أو القضايا المنسوبة إليه، مبددين استغرابهم من سجن ابنهم في سجن جو.

وذكرت عائلة العرب أن أحمد لا يستطيع الكلام، ويعاني من صعوبة في تحريك يديه لدرجة أنه لا يستطيع تحريكها للكتابة، ولم يتلق العلاج، وسبق أن تعرض لإساءة معاملة بابقائه معلقاً لمدة خمسة أيام مع حرمانه من النوم، مشيرة إلى أن أحمد لم يحصل على مكان للنوم في سجن جو بعد ذلك لمدة أسبوع



## اللاجئون البحرانيون في برلين يحيون الذكرى الثالثة للثورة

أقامت قوى المعارضة البحرانية في ساحة "بوتسدام بلتزر" بالعاصمة الألمانية برلين وقفة احتجاجية بمناسبة مرور الذكرى الثالثة على ثورة البحرين. وجاء في بيان الوقفة الاحتجاجية: "بالغناء والموسيقى استقبلت برلين الرابع عشر من فبراير، عيداً للحب، فيما تستقبل صدور المطالبين بالديمقراطية الرصاص في البحرين، في برلين يهدى العشاق الورد لأحبائهم، وفي البحرين تطلق الحكومة نيرانها على المحتجين، ثم تتهم القتل بجناية الضرر الذي أوقعه على القاتل، كما تصرح به بيانات الداخلية البحرينية، ثم تحاكم القتل بعدها، كما عملت محاكمها، وللمرة الثالثة على إصدار أحكام بالسجن على شهداء، تم سحقهم ببنادق الدولة". وتخللت الوقفة الاحتجاجية توزيع منشور مختصر عن ثورة ١٤ فبراير، مع نبذة عن تاريخ البحرين المعاصر، باللغتين الألمانية والإنجليزية. وقد حرص الأمن الألماني على توفير الأمن للبحرينيين القائمين على الفعالية في وسط أهم عواصم أوروبا "برلين".

## اقتحام الأمن البحريني لمآتم منطقة سار كاد يؤدي لكارثة

وأشار المهدي الى بيان وزارة الداخلية البحرينية التي امرت بالتحقيق في الواقعة وقال ان الملف واضح وقد وزع قلم هذا الاقتحام على جميع الاجهزة الاعلامية وتناقلته العديد من القنوات الفضائية ومن العيب جدا ان يتصرف رجال الامن بهذه الطريقة .

وقد بث مغردون مقطع مصور يظهر وجود مدرعة تطلق بشكل متعمد الغازات المسيلة للدموع بداخل المآتم الذي اقيمت به مراسم عزاء المتوفى السيدعلي الموسوي. وقال المهدي ان جمعية الوفاق كهيئة سياسية ، تراقب الاحداث عن كثب وتدقق في كل معلومة حقوقية وامنية وسياسية وهي تتناول هذه الاحداث بمصادقية عالية جدا تبدي من خلالها حرصها على الوطن وهي تريد ان يعيش الانسان البحريني مكرما . وتابع ان جمعية الوفاق ستقدم كل ماديها من الوثائق المرتبطة بانتهاك حقوق الانسان البحريني للمؤسسات الحقوقية سواء على ارض البحرين او خارجها من اجل ان توصل صوت الشعب الى المنظمات الحقوقية لعلها تكون شاهدا على هذا الظلم مؤكدا ان حقوق

قال جاسم المهدي عضو الكتلة البلدية في جمعية الوفاق البحرينية ان هجوم مدرعة أمنية على مآتم بمنطقة سار يوم الأحد الماضي بالغازات المسيلة للدموع كاد ان يؤدي بحياة العشرات الا ان لطف الله سبحانه تعالى جعل الاصابات محدودة .





## الثورة تدشن عامها الرابع بمعنويات عالية واصرار على التغيير

مطالبية العصاة الخليفة بتلك الحقوق لسبب بسيط، انها لن تحقق ذلك، فهي لم تقف عند مصادرة تلك الحقوق بل ان الطاغية الحالي استهل عهده بقرار خطير جدا: إلغاء الشعب من حساباته على كافة الصعدان. بدأ ذلك بالغاء الدستور الشرعي الوحيد الذي اقره الشعب في 1973 والذي يعتبر الوثيقة الوحيدة التي منح الشعب فيها العصاة الخليفة حق الحكم. ألغاه حمد بن عيسى في 14 فبراير 2002 واستبدلها بدستوره الخاص الذي كتبه وفق مقاساته. كانت رسالته واضحة: شعب البحرين ليس مصدر شرعية الحكم الخليفي. وبموازاة ذلك عمد بشكل عملي لتغيير التركيبة السكانية وفق مشروع التجنيس السياسي الذي يأمل الطاغية ان يؤدي لتحويل الشعب الاصيل الى اقلية سكانية لا تستطيع التأثير على مسار الحكم. وهذا اعلان بحرب استصاليية ضد الشعب البحراني الاصيل (شعبة وسنة). ولذلك لم يعد مجديا مطالبته باصلاحات شكلية، بل اصبحت الضرورة تقتضي مواجهة تاريخية شاملة لاسترجاع السيادة الشعبية والغاء الهيمنة الخليفة على البلاد. فليس من حق قبيلة احتلت البلاد بالقوة تحديد مصير شعب كامل. الطرفان يعرفان هذه الحقيقة، ولذلك يختلفان في اسلوب التعاطي معها. فقد ادرك شعب البحرين ان هذا المرض المزمن استفحل في الجسد البحراني الذي لن يتعافى الا بعد اقتلاع ذلك المرض منه. فالمسألة لم تعد محصورة باجراءات شكلية كتعديل الدوائر الانتخابية مثلا او تعيين بضعة وزراء محسوبين على المعارضة. ولم تقم الثورة من اجل طرح مطالب معيشية او سياسية محدودة، بل القضية الجوهرية ترتبط بجوهر الحكم، من يحكم البحرين؟ وكيف؟ لقد تمرد الشعب على الحكم الخليفي ورفضوا التمديد له، واعتبروه لاغيا لان وجوده لا يتناسب مع قيم العدالة والشفافية والسياسة وتقرير المصير والحكم عبر صناديق الاقتراع وسيادة حكم القانون. ولكي تتحقق هذه المبادئ لا بد ان يكون الشعب سيد نفسه ومصدر السيادة والحكم على البلاد. ولذلك لم يعد هناك ضرورة او مجال لما يسمى "الحوار"، بل التفاوض حول طريقة تسليم الحكم للشعب وادارة المرحلة الانتقالية من الحكم العائلي الى الممارسة الديمقراطية. الشعب لن يعطي الخليفيين فرصة اخرى لتقتلهم وتدمير مساجدهم وتعذيب شبابهم والاعتداء على نساءهم واعتقال اطفالهم والتنكيل برياضيتهم والانتقام من معلمهم. تجربة السنوات الثلاث الماضية اقنعت شعب البحرين باستحالة التعايش مع هذه العصاة، وانهم سيعانون تلك المصائب مستقبلا ان بقي الخليفيون في الحكم، وانه مهما كانت التضحيات الآن فانها أقل مما سيتكبده الشعب مستقبلا. ومع الحرص التام على تقليل المعاناة والخسائر البشرية والحفاظ على السلم العام، فان استمرار الحراك الهادف للتغيير اصبحت ضرورة لضمان مستقبل اكثر امانا وحرية وقانونا وانسانية لشعب البحرين، ومن يسعى لغير ذلك فسيضاعف معاناة الشعب وسيترك السرطان يلتهم جسد هذا الشعب واراضه. اللهم ارحم شهداءنا الابرار واجعل لهم قدم صدق عندك، وفق قيد أسرائنا، يا رب العالمين

حركة احرار البحرين الاسلامية  
21 فبراير 2014

البعث. يخرجون افرادا وجماعات من منازلهم متوكلين على ربه، متضرعين له بان يرزقهم النصر والغلبة، او يمنحهم وسام الشهادة. فاذا بجحافل العدو تنكص على اعقابها مهزومة منكسرة، تجر اذيال الخزي والعار، لانها تأتمر باوامر القتلة والسفاحين والمعديين. كان مشهد الثوار في ازقة المناطق السكنية وحاراتها يكفي لتعميق الهلع في نفس الطاغية الذي بدا امام اقرانه الخليجين صعولكا منبوذا من مواطنيه، وعاجزا عن احتواء الثورة التي تطالب بسقوطه. مشاهد تاريخية تكررت في كل زاوية من زوايا الوطن، امتزجت فيها دماء الشهداء وضحايا الشوزن بصوات الرجال والنساء الهاتفة بالحرية والكرامة، والمتمردة على الجبروت الخليفي الذي يعيش أيامه الاخيرة. انه كيان غريب في جسد شعب طهره الايمان فاستعلى على كل ما سوى الله، ويم وجهه نحو خالقه يتبغى منه وحده العون على جنود الشيطان، ويستعينه على فرعون وجنوده، ويدعوهم ان يحققهم الله وياخذهم أخذ عزيز مقتدر بعد ان اشاعوا في الارض الفساد. ماذا بعد؟ لقد اصبحت ايام البحرين كلها مناسبات يصلح كل منها لتجديد دماء الثورة. فمن ذكريات الشهداء الى الاحتلال السعودي الغاشم، الى موعد سباق الفورمولا، فكلها محطات على طريق طويل يتجه نحو حرية الشعب بخطى وثيقة وايمان راسخ. تلك هي ثورة البحرين المضفرة، وذلك هو الامل المنشود. ونظرا لوعي الشعب فانه لا يدع هذه المناسبات تمر بدون التوقف عندها وتجديد العزم على التغيير. ولم يعد خافيا على احد ان البحرين تتميز عن كافة بلدان مجلس التعاون باضطراب اوضاعها السياسية منذ عقود، وهو اضطراب متواصل بدون انقطاع، فلا يمر عقد من الزمن بدون اندلاع الاضطرابات. وفي ما عدا العامين الاولين من حكم الطاغية الحالي، لم تخل طوامير التعذيب الخليفة من نزلائها البحرانيين ذوي النشاطات السياسية.

لقد اصبح تاريخ البحرين حافلا بالمحطات التي تحمل رمزية خاصة للمواطنين، كاستشهاد مواطنين، او اعتداء على مساجد او انطلاق ثورة او انعقاد مؤتمر او سباق. وبعد عقود من مصادرة الحقوق المشروعة للشعب، تعمقت القناعة لدى اغليته بعدم جدوى

الحكم الجائر الذي صدره الطاغية باعدام الشاب البريء ماهر عباس سيكون المسمار الاخير في نعشه ونظامه. انه قرار سيأتي بعكس الهدف المرجو منه، تماما كما كان اعدام الشهيد عيسى قمبر في 1996. فقد ازدادت الثورة اشتعالا وبقيت اربعة اعوام اخرى حتى أرغم الخليفيون على التظاهر بالاصلاح لتهدأ الانتفاضة ويبدأ الشعب مرحلة اخرى من النضال. هذه المرة اصبحت الوضع مختلفا تماما، فليس هناك من سيقبل بالخديعة مرة اخرى، ولن يكون رفع المصاحف كافيا لاصماد صوت الثورة المزمل الذي يطالب باسقاط حكم العصاة الخليفة. فشعب البحرين الحر لن يقبل بعد اليوم بان تحكمه عصاة مارقة ارتكبت الموبقات وأراقت دماء الشعب انهارا. ويوما بعد آخر تزداد الازمة عمقا واستعصاء على الحل الذي يتطلع له المحتلون والسفاحون. فبعد قتل الشهيدة أسماء حسين وحل المجلس العلماني، قرر الطاغية ان يقنن قتل المواطنين معتقدا ان ذلك سيكون مقبولا لدى العالم. انه يتعمى عن حقائق اخرى في مقدمتها رفض القضاء الخليفي من قبل الشعب والمجتمع الدولي جملة وتفصيلا. فالخليفي قاتل اراهبي سفاح سواء وقف في صفوف المصلين، ام وجه قوات الامن والشغب ام اصدر اوامره لجلاديه بتعذيب ابناء البحرين، ام جلس على كرسي القضاء، ففي كل هذه الحالات لا يهيمه سوى اراقة دماء المواطنين الاصليين، لاكمال مشروع الابادة الذي تبناه الطاغية منذ صعوده الحكم قبل خمسة عشر عاما. فالشباب المحكوم بالاعدام بريء من قتل المرتزق المتهم به براءة الذنب من دم يوسف، فان قتله العدو الخليفي فيكون الطاغية نفسه هو القاتل، وسيكون الوضع حينئذ مختلفا تماما. اما الشعب الذي اصبحت القتل له عادة وكرمه الله بالشهادة فهو يشعر بانتصاره الدائم، بالنصر او الشهادة.

لقد صعق الخليفيون بما راوه من حيوية منقطعة النظير لدى الشعب الذي احيا الذكرى الثالثة لثورته بعنفون وشمم، وجاب الأزقة والشوارع هاتفا ضد الاستبداد الخليفي والاحتلال السعودي، مبتغيا من ذلك وجه الله. هذا الشعب المؤمن يتعبد لله لمشاركته في الثورة، ويشد افراده عضد بعضهم





## ثلاث سنوات هزمت الطغيان، البقية من ص 1

رابعها: ان النظام الفاسد لا يمكن اصلاحه، وقد اثبتت تجربة الثورات العربية ذلك، فحتى عندما سقط حسني مبارك وبقي نظامه، سرعان ما انقض ذلك النظام على اهل الثورة وقلب الطاولة على رؤوسهم واعاد مبارك الى الواجهة برغم ما ارتكبه من جرائم بحق الشعب. خامسها: ان النظام الاستبدادي مخادع وكاذب، فاذا وعد اخلف، واذا تمكن من مناوئيه غدر بهم، انه لا يصدق القول ابدا، بل يعيش على التسويق والتأجيل فعمل الامور تتغير فيكون في حل مما وعد به. سادسها: ان في الشعب طاقات مختزنة لا يعرف مداها الا الله. فحين تفجرت الثورة سقط الثوار افرادا وجماعات، واعتقد البعض انها ستعرض لعملية وأد قاسية. وان ذلك سيؤدي لتراجع الثورة بسقوط روادها. ولكن ما ان اعتقل الرموز حتى سخر الله لهذا الشعب من يحمل رايته ويتصدى للعدو متوكلا على الله ومتجاهلا سواه.

مع بداية العام الرابع من ثورة الشعب التي انطلقت في 14 فبراير 2011، اصبح كل شيء يبدو غامضا الا امرا واحدا، فما اوضحه في عيون ذوي البصيرة ممن امتحن الله قلوبهم للتقوى واطلعهم على الغيب. ان الله لا يصلح المفسدين، بل يحمي المؤمنين ويدافع عنهم ويمنحهم من القوة والتجلد ما يساعدهم على الصمود بوجه العدو. اصبح الثوار ينظرون بعين الله، ويتجاهلون تهديدات الطاغية وابواقه، ويستسخطفها اصغرهم ولا يخشاها اضعفهم. في هذه الاجواء اصبح رواد الثورة اعمق نظرة واكثر وضوحا واغوى بصيرة، فهم ينظرون بعين الله ويتحركون بالهام منه، ويتحركون واتقين بخطاهم واهدافهم، لا يعيرون المنبطين والمرجفين اهتماما، بل جل تركيزهم على هوموم الشعب واهدافه واساليب الخداع والنفاق وكيف يمكن التغلب عليها بالاساليب اليمانية المستقيمة مع قيم الدين والاخلاق. يشعر الجميع بالتعب بعد سنوات من النضال والكفاح، ولكن المؤمنين بجدون في ذلك لذة ايمانية ونشوة طالما بحثوا عنها حبا في العبادة ورغبة في ما عند الله. ثورة البحرين تحركت باستقلال وثبات وايمان، ولم تهتم كثيرا لما كانت ابواق الطغيان تفتح من اجله. ولا يمكن التقليل من معاناة الناس خصوصا من الفاقدين الذين اصبحوا اكثر اعتمادا على الغير، وقل وضوحا في ما يسعون لتحقيقه. اعوام ثلاثة هي عمر هذا الحراك الذي قل نظيره في التاريخ القديم والمعاصر لهذا البلد المعذب. ولكنها كانت كافية لصياغة نفسية جيل كامل اصبح اشد اصرارا على التمسك بالثوابت وقل استعدادا للمساومة بشأنها. انها تجربة العمر لكثير من المناضلين خصوصا الشباب الذين لم يعتقدوا يوما انهم سيكونون في طليعة الركب يواجهون المخاطر ويتحملون المسؤولية ويتصدون للطغيان ويحملون لواء الحرية. العام الرابع اصبح محطة حيوية على طريق ثورة شعب البحرين، ومصدر نبع ثر يروي عطش الظمأى وينير الدرب للباحثين عن الحقيقة في زمن طمست فيه الحقائق وحورب فيه اهل الحق واشتري الانسان بالمال النفطي. ان تحرير الاوطان مهمة مقدسة، وهذا ما انبرى له شباب الثورة وحملوه على عاتقهم جهارا، وناشدوا العالم

## الثور يفرح حين يستأسد على البقر

وطن النخل وحقل الدرر  
حاملا جرح الرياحين على  
اخبر العالم عن اعرابنا  
عرب ليس لهم من شيم  
ولصون العرش داسوا قيما  
وطن اللؤلؤ والورد متى  
وانتخبت الصمت حاشاك وكم  
لك شعب لو اذاقوه الردى  
هكذا قد كان خصمي هكذا  
وانا كنت أوالى الهوى  
يا حكومات اسدري في غيك  
ومن العدل اذا ما صدفة  
وانكري المعروف كي يرضى الذي  
صفقي للعرش مسرورا اذا  
انما يستأنس الثور اذا  
غير ان الحر لا يرضى سوى  
كيف يرضى حاكم حر بان  
هل بقاء العرش في سجن النسا  
دولة العيب عليك العار من  
هل من الاسلام تقييد النسا  
هل من الشيمة لما وسدوا  
هل بقاموس العروبوات لكم  
ها رياحينك يا بحریننا  
تحت حكم جاهلي ارعن  
وهنا جننا بصوت هادر  
اطلقوهن فهذا شعبنا  
اطلقوهن سجينات الحمى  
اطلقوهن فهل كان سوى  
يا حكومات المخازي والغوى  
وخذي صهيون اعلى قدوة  
فقربيا في خطى من رحلوا

قصيدة آيت القرمزي التي استديت لأجلها من قبل نظام البحرين

## الشيخ علي بن احمد الجديفسي يجتاز الشارع يوم العصيان المدني



الاطلاع على معاناة شعب يتساقط ابناؤه تباعا لتبقى شعلة الثورة متقدة. بعد انقضاء ثلاث سنوات عجاف تعلم الشعب معاني الحرية والفداء والتضحية والصدق في الموقف، ومدوا ايديهم الى الثوار الآخرين الباحثين عن مستقبل افضل في ظل منظومة سياسية يتوفر لها من القداسة الشيء الكثير. فطوبى لشعب البحرين الذي تصدى وحده لفرق الموت ذاندا عن وطنه وارضه واهله. انها قصة الحرية التي دفع شعب البحرين ثمنا عاليا لها بعد ان رفض الانجرار الى مشاريع نظام الحكم لينتهي وجوده وينقلب على ضميره. الشعب لا يبحث عن حل سريع يصادر ثورته ويحقق للخليفيين البقاء في الحكم، فهذا امر نسفته الثورة من اساسه ولا عودة اليه. فالعلاقة بين البحرينيين والخليفيين انقطعت ولن يسمح الشعب لاحد باعادتها لان ذلك سيوفر للعصابة الخليفية سيطرتها وهيمنتها على مفاصل الدولة التي استخدمتها بوحشية ضد المواطنين، وهل ثمة جريمة من سياسة استبدال الشعب الاصلي بأخر مستورد؟ ان اي حل لا يتضمن اراحة الخليفيين عن الحكم سيكون ناقصا وسيكون لصالحهم وضد مصالح الشعب وهويته وتاريخه وارضه. العام الرابع من الثورة سيؤكد الشعب خلاله على حتمية التحرر من حكم العائلة الخليفية واستبدالها بحكم يختاره الشعب، ليستعيد بذلك حريته وهويته وينهي اكثر الحقب التاريخية سوادا وظلما واجراما. ان تحقيق مطالب الشعب وعد إلهي محتوم، ما لم يوفر احد من المعارضة حبل النجاة لنظام غارق.